

المجتمع العربي ، أو للاوضاع السياسية العامة التي يواجهها العرب هناك (٧٧) ، ويكادون يقومون - على حد تعبير احدهم - بدور « وكيل الصراع » (٧٨) في علاقات السكان العرب مع السلطات ، ويستفاد من بحث حول اوضاع الطلاب الجامعيين العرب. ومواقفهم ان جيل الشباب العربي المتعلم في اسرائيل ، على الرغم من « استعداده [ لاقامة ] علاقات اجتماعية وثيقة مع اليهود اكثر من ابناء الجيل السابق » ، فانه « اكثر تطرفا في قوميته من ذلك الجيل » ، بل يتضح « ان الطلاب اكثر تطرفا من ابناء جيلهم العمال » ( ٧٩ ) .

واوضاع التعليم المتردية بين العرب في اسرائيل تكاد تكون مثالا على اوضاعهم عامة ، في اكثر من مجال ، كالخدمات والاسكان ومستوى المعيشة وغيرها . فعلى صعيد الخدمات ، مثلا ، تلعب السلطات المحلية في اسرائيل ( البلديات والمجالس الاقليمية او المحلية ) دورا بارزا في تقديمها ، لا يمكن الاستغناء عنه . ولذلك يلاحظ ان تلك السلطات قائمة في كل تجرع سكاني يهودي ، مهما بلغ صغره . وحتى سنة ١٩٧١ ، مثلا ، كان نحو ١٠٪ فقط من السكان اليهود يعيشون خارج نطاق السلطات المحلية ( ٨٠ ) ، بينما تصل هذه النسبة لدى العرب الى نحو ٢٠٪ ، يعيشون في نحو ٣٥ تجمعا سكانيا ، معظمها من القرى الصغيرة ، مما يؤدي الى انعدام وجود خدمات منتظمة في تلك القرى . والوضع ليس احسن بكثير حتى في تلك القرى التي تعمل فيها السلطات المحلية ، اذ ان ميزانية تلك السلطات تعتمد الى حد كبير على الهبات والمساعدات التي تقدمها الحكومة لها ، والتي تنتهج سياسة تمييز واضحة بين القطاعين اليهودي والعربي . ويتضح ، مثلا ، من تقرير قدمته لجنة جرابسي سنة ١٩٧٤ ، والتي كانت قد عينت سنة ١٩٧٢ ، من قبل وزارة الداخلية ، للتحقيق في اوضاع السلطات المحلية والعربية ومتطلباتها ، ان معدل الهبات التي منحتها الحكومة للسلطات المحلية ، حتى ذلك الوقت ، تراوح بين ٤ - ١٠ ليرات للفرد في القطاع العربي ، مقابل ٧٠ - ١٢٥ ليرة في القطاع اليهودي ( ٨١ ) . ونتيجة لذلك يبدو ، على سبيل المثال ايضا ، ان نحو ربع السكان العرب في اسرائيل لا يزالون يعيشون حتى اليوم في اماكن لا تصلها الكهرباء ( ٨٢ ) .

كذلك تعاني القرية العربية عامة من سياسة تهدف الى تضيق الخناق عليها ومنع توسعها ، لجأية ما يحلو لغلاة الصهيونيين تسميته « الاستيطان العربي في اسرائيل » وتحجيمه . وانطلاقا من هذه السياسة ، لم تنجز حتى سنة ١٩٧٦ ، مثلا ، الخرائط الهيكلية ، الا بالنسبة لـ ١١ قرية عربية فقط ، بينما لا تزال ، بالنسبة لـ ٥٨ قرية اخرى ، قيد الاعداد ، منذ سنين عديدة ( ٨٣ ) . والواضح ان هذا الواقع يعيق عملية تطور القرية العربية ، ويعرقل مخططات بنائها ، ويسيء الى وضع الاسكان فيها . ونتيجة لهذا الوضع من ناحية ، وازدياد عدد سكان القرى من ناحية ثانية ، اضطر العديد منهم الى اقامة